الطريقة الاجرامية السافرة» (الحياة، ١٢/١/١٩٩٣).

وفي السياق عينه، رأت أوساط فلسطينية أخرى، ان القيادة الفلسطينية «جادة في انسحابها من الجلسة الاخيرة للمفاوضات، وفي شرطها الغاء قرار الابعاد الجماعي قبل البحث في مسألة استئنافها، وهي في ذلك منسجمة مع نفسها ومع الشرعية الدولية» (بشير البرغوثي، القدس، ٢٣/١٢/١٩٩٢).

من جهة أخرى، أصدر الفريق الفلسطيني الى مفاوضات السلام، بياناً أكد فيه: «ان استئناف مفاوضات السلام يتطلب، بالضرورة، عودة المبعدين تنفيذاً لقرار مجلس الامن الدولي ٧٩٩، وإزالة العوائق ومسببات الفشل كافة أمام هذه المفاوضات. ان الجانب الفلسطيني الملتزم بعملية السلام وأهدافها لا يرى أية امكانية لاستئناف المفاوضات قبل ان يعود المبعدون الى وطنهم» (بيان صحفي صادر عن الفريق الفلسطيني لمفاوضات السلام، القدس، ١٢/١/١٩٩٣).

وازاء ما أبدته اسرائيل من تعنّت شديد، بخصوص حل مسألة المبعدين، رأت أوساط صحافية عربية، ان الوضع بات «عند مفترق طرق آخر في الشرق الاوسط، ومن الواضح عنده أن اسرائيل لا تريد لمفاوضات السلام، التي لم تؤد الى أية نتيجة حتى الآن، ان تستمر وذلك لأنها مصمّمة أصلاً على عدم الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة، أو الاعتراف بالحقوق الوطنية والسياسية لشعب فلسطين» (ماهر عثمان، الحياة، ١٢/١/١٩٩٣).

وفي سياق معركة المبعدين، والدعوة الى ضرورة الانسحاب من المفاوضات، برز بعض التصريحات الفلسطينية الداعية الى الفصل ما بين مسألتي المبعدين والمشاركة الفلسطينية في المفاوضات. ودعا أصحاب تلك التصريحات، الى ضرورة خوض كل معركة منهما على حدة، وبشكل منفصل عن الآخر، الامر الذي رفضته الاوساط الفلسطينية المختلفة، وأكد بعض الاوساط، على انه، «اذا كان من غير المناسب اعلان الانسحاب، نهائياً، من المفاوضات كما تدعو الى ذلك بعض الاطراف الفلسطينية، حرصاً على ابقاء ضغوط المجتمع الدولي مُسلطة على الحكومة الاسرائيلية، فإن من واجب قيادة م.ت.ف. ان تتمسّك بموقفها المصر على ربط المشاركة في جولات المفاوضات القادمة بتنفيذ قرار مجلس الامن [الدولي] الداعي الى عودة المبعدين الى وطنهم، وان تعمل، في الوقت نفسه، على تعزيز الوحدة بين مختلف القوى المناهضة للاحتلال، بغض النظر عن الخلافات السياسية والايديولوجية في ما بينها، بما يحبط هدف اسرائيل الرامي الى شق وحدة الصف الوطني الفلسطيني» (صوت الوطن، نيقوسيا، ١٥/١/١٩٩٣).

وفي تطوّر لافت، عبر أجواء معركة المبعدين، والدعوة لمقاطعة المفاوضات، قررت الحكومة الاسرائيلية، الغاء الحظر على م.ت.ف.، الامر الذي رأت فيه أوساط اعلامية، محاولة من رابين تهدف الى «تحسين رصيده السياسي في الشارع الاسرائيلي. لكن النتيجة النهائية تتلخّص في حسابات الربح والخسارة المسجّلة لكل فريق في نهاية الامر» (حسين حجازي، الحياة، ٢٣/١/١٩٩٣).

وأيّاً تكن المواقف الاسرائيلية من مسألة الابعاد، فقد تمكّنت قيادة المنظمة، من خوض معركتها بنجاح واضح، فوّت أكثر من فرصة وهدف، كانت ترمي، بمجملها، الى شلّ الحركة السياسية الفلسطينية من جهة، وتكريس خلافاتها السياسية من جهة أخرى.

على هذا الأساس، أفادت المصادر الدبلوماسية الغربية، الواسعة الاطلاع، بأن الفلسطينيين «حققوا من قضية الابعاد مكسباً كبيراً على الرغم من ان أحداً لم يتحدث عنه». فالقرار الدولي الرقم ٧٩٩ نصّ في مقدمته: «فقد علمنا، بقلق عميق، ان اسرائيل، السلطة المحتلة، ومخالفة لالتزاماتها المنصوص عليها في البند الرابع من اتفاقية جنيف للعام ١٩٤٩، أبعدت الى لبنان في السابع عشر من كانون الاول [ديسمبر] ١٩٩٢، مئات من الفلسطينيين من الاراضي التي تحتلها اسرائيل منذ العام ١٩٦٧، بما فيها القدس، وذلك يعني ان الامم المتحدة لا تزال تعتبر القدس أرضاً محتلة» (سركيس نعوم، النهار، ١٢/١/١٩٩٣).

من جهة أخرى، وعبر تفاعل مسألة المبعدين، تداول بعض الاوساط الدبلوماسية معلومات